

النشرة الشهرية الإلكترونية لشهر " آب "

2018/8

SHAMS

مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية شمس

الأربعاء 2018/8/8

عقد المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن في قاعة الهلال الأحمر في البيرة، مؤتمره السنوي الأول من نوعه بعنوان "حوكمة قطاع الأمن الفلسطيني" بحضور لافت لمؤسسات المجتمع المدني، والحقوقيين، والباحثين ومحاضرين في الجامعات الفلسطينية، بالإضافة الى ممثلين عن الأجهزة الأمنية، متناولاً أربعة أركان من شأنها تعزيز الحوكمة في المؤسسة الأمنية، وتقديم الإسناد لها لتنفيذ المهام المناط بها وفقاً للقانون، كان على رأسها: فاعلية نظم الشكاوى في الأجهزة الأمنية، فاعلية الرقابة على أداء الأجهزة الأمنية، الحق في التجمع السلمي، ومدى إنفاذ والإلتزام في مدونات السلوك في القطاع الأمني.





المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد يعقد مؤتمره بعنوان "حوكمة قطاع الأمن الفلسطيني"

اليرة - كامل جبيل - عقد المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن في قاعة الهلال الأحمر في اليرة أمس، مؤتمره السنوي الأول بعنوان "حوكمة قطاع الأمن الفلسطيني" بحضور لاقط المؤسسات للجمع المدني، والحقوقيين، والباحثين ومحاضرين في الجامعات الفلسطينية، بالإضافة الى ممثلين عن الأجهزة الأمنية، وتناول المؤتمر أربعة أركان من شأنها تعزيز الحوكمة في المؤسسة الأمنية، وتقديم الإسناد لها لتنفيذ الهام للناطق بها وفقا للقانون، كان على رأسها: فاعلية نظم الشكاوى في الأجهزة الأمنية، فاعلية الرقابة على أداء الأجهزة الأمنية، الحق في التجمع السلمي، ومدى إنفاذ والإلتزام في مدونات السلوك في القطاع الأمني. ودعت الأطراف المشاركة في المؤتمر الأجهزة الأمنية/الفلسطينية لمراجعة ذاتها واستخلاص العبر للانطلاق نحو المستقبل، مؤكداً على الحاجة الملحة لوجود عقد اجتماعي جديد بين الشعب والأجهزة الأمنية، ومطلعين صوب مؤسسة أمنية فلسطينية ديمقراطية حامية للدمستور والحقوق والحريات والاستقرار والأمن والمؤسسات الدستورية، تحترم بدورها حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، وليست درعا حامياً للنظام السياسي أو أداة للحزب الحاكم. وافتتحت الجلسة هامة زيدان، مدبرة الناصرة والمشاركة للجمعية، موضحة أن هذا هو المؤتمر الأول للمنتدى، والذي يهدف للخروج بتوصيات واضحة في مجالات الرقابة والمساءلة للجمعية على القطاع الأمني في ظل غياب عمود للمساءلة للجلسة التشريعي، وستتابع المنتدى الضغط على الجهات الرسمية لتبني التوصيات للمخضعة عن المؤتمر.

استهلّ الجلسة الافتتاحية بكلمة من سكرتير المنتدى، السيد عمر رجال، الذي سرد بومضة تأسيسية حول المنتدى، بوصفه حاضنة تضم عدداً من مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية وتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وترسيخ سياسة للمساءلة للجمعية.

وتطرق رجال الى أهداف المنتدى المتمثلة في المساهمة في تطوير وضمان تنفيذ الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية لقطاع الأمن في فلسطين، وإتاحة المجال لمؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في بلورة السياسات العامة المتعلقة بعمل المؤسسة الأمنية وعلاقتها مع القطاعات الأخرى، بالإضافة الى المساهمة في تطوير آليات التواصل والافتتاح بين للجمع المدني والمؤسسة الأمنية وتعزيز

مبدأ حق اللواطن في الوصول الى اللعلومات الدقيقة ذات العلاقة بما تقوم به المؤسسة الأمنية ضمن القانون، وأخيراً تفعيل الرقابة للجمعية على المؤسسة والأجهزة الأمنية والتأكد من فاعلية نظم للمساءلة الخاصة بها.

التحديات التي تعصف بأجهزة الأمن الفلسطينية

وبين عصام العاروري التحديات التي تعصف بأجهزة الأمن الفلسطينية وتقولّص دوره، موجهاً السبابية نحو الاحتلال الذي يمس بهيبة الأمن ومكانته وحتى احترامه لدى للجمع؛ فهو يحاصر السلطة الوطنية بالدور الأمني وفق التصور الإسرائيلي، الذي يستيخ الأرض، والشجر والحجر، وينتهك حقوق الفلسطينيين بشكل يومي. فيما يتمحور التحدي الثاني، بحركة الإحالة للتقاعد لليكر، وصيغة العدائية التي أعطاها المتنفذون للحراك للحج بالرغم من اللوقف للأزوم والسلوك غير للفهوم، ناهيك عن الاتهامات الجاهزة التي تصاحب كل مخالف في الرأي والإجتهد والصاق نعت "أصحاب الأجنداث الأجنبية"، أو وكلاء، مدسوسين أو مرتزقة، تماما كما حدث في التجمع السلمي إزاء رفع العقوبات عن غزة. وفي حديث للدكتور محمد للصري، رئيس للركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تحدث عن أهمية وجود رؤية سياسية شاملة وتوافق وطني، وأن عقد للمؤتمر يقدم الدعم والاسناد للأجهزة الأمنية، ويهدف الى الاستفادة من الخبرات والتجارب الرائدة، وليس للمحاسبة والمساءلة من منطلق الشراكة للجمعية كل حسب موقعه، ويعرض تطوير قدرات الأجهزة الأمنية.

وفي كلمة للدكتور عزمي الشعبي، مستشار مجلس إدارة ائتلاف أمان لمكافحة الفساد، عبر فيها عن هدف للمؤتمر الدسم، والتمثل في تكوين رؤية فلسطينية للجمع الفلسطيني لإيجاد صيغة متوازنة إزاء الدور الحقيقي للطلوب من الأجهزة الأمنية، وهو التزامها بمؤشر البوصلة نحو إنهاء الاحتلال وتعزيز حق الشعب الفلسطيني في تقرير للصير من جهة، وبناء مؤسسات الدولة من جهة أخرى. فالأجهزة الأمنية هي أداة لتنفيذ مهام مكلفة، وهي خاضعة للرقابة الداخلية والخارجية، وتخضع بدورها للمساءلة وفق القانون، كما يتوجب على الأجهزة الأمنية تقديم خدماتها بمساواة ودون تمييز ومحاباة، وأن تلتأ بنفسها عن التجاذبات السياسية، وللحفاظة على هيبة الدولة وسيادة القانون،

وللمساهمة دون التدخل في عمل الأجهزة القضائية والتنفيذية.

فاعلية الرقابة على أداء الأجهزة الأمنية

وأوصى المتحدثون في الجلسة الأولى بضرورة ترميم النظام السياسي الفلسطيني بإجراء انتخابات عامة لانتخاب مجلس تشريعي قادر على صياغة القوانين ومراقبة السلطة التنفيذية بأجهزتها المختلفة، والحد من هيمنة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى وخاصة السلطة القضائية، وإعطاء دور أكبر للمؤسسات المدنية الفلسطينية للرقابة على أجهزة الأمن وخاصة للجلس التشريعي، ومجلس الوزراء وديوان الرقابة الالائية والإدارية، والهيئة المستقلة للحقوق الانسان، بالإضافة الى ضرورة تكاتف جهود مؤسسات للجمع المدني مع بعضها لتشكل قوة ضاغطة من أجل الرقابة على السلطة التنفيذية وأجهزتها الأمنية.

وفي تعقيب للمدعوين، استهجن ماجد العاروري كثرة القوانين الصادرة في جريدة الوقائع في ثلاثة أعداد فقط في شهر تموز، في حين يكون صدور القانون في الدول الأخرى بين إقراره وتفعيله من سنة أشهر لغاية سنة أو أكثر. وعقب العاروري أيضاً على موضوع التعذيب للغييب في الورقة الطروحة، مطالباً بوجود مجلس تشريعي فاعل، تستظل الرقابة للجمعية بفيته.

الحق في التجمع السلمي

كما عرّجت الجلسة الثانية على الحق في التجمع السلمي، والذي يحتل مكانة هامة لممارسة العديد من الحقوق والحريات العامة الأخرى، والتي كفلتها ونظمها اللوائيق والمعايير الدولية والداستابر الحديثة والتشريعات الوطنية، بحيث يكون انتهاك الدولة وأجهزتها الأمنية وتعديها على ممارسة هذا الحق فساداً سياسياً. وتحدثت الورقة عن الاعتداء على حق التجمع السلمي، خاصة في ظل الانقسام الذي ألقى بظلاله عام ٢٠٧. ولم يكن تعامل السلطة التنفيذية والقضائية مع هذه الإنتهاكات طبقاً للقانون في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد فرضت الحكومتان في رام الله وغزة قيوداً مشددة على الحق في التجمع السلمي، ويعرض ذلك الى اللد والجزر في الحالة السياسية إزاء عملية للمصالحة الفلسطينية.

توصيات إزاء الحق في التجمع

أوصى الباحث محمود علاونة، معد الورقة البحثية

عن الحق في التجمع السلمي، للجلس التشريعي بضرورة إعادة صياغة قانون الاجتماعات العامة ولائحته التنفيذية وتعديله، في ظل عدم انسجام بعض نصوصه ونصوص اللائحة التنفيذية وعدم دستورتها مع القانون الأساسي الفلسطيني للعدل للعام ٢٠٠٣، بالإضافة الى ضرورة العمل على مواومة التشريعات الفلسطينية للتنظمة للحق في التجمع بما جاءت به نصوص اللوائيق الدولية من أحكام، خاصة تلك التي وقعت عليها دولة فلسطين. كذلك محاسبة كل من ينتهك حق التجمع السلمي على المستويين الإداري والجنائي، وضرورة تعزيز بيئة النزاهة والشفافية والحق في الحصول على اللعلوم في لجان التحقيق التي تشكلها المستويات السياسية للتحقيق في أحداث انتهاك حق التجمع، ونشر نتائج وتوصيات اللجان التي تشكل للتحقيق في أي انتهاكات ضد حقوق الإنسان وخاصة الحق في التجمع.

وأشار الباحث عبد الرحمن ربحان الى أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية قد اعتمدت مدونات سلوك وأخلاقيات الوظيفة حيث اعتمد كل جهاز مدونة سلوك خاصة به. وتشكل هذه اللدونات بالإضافة الى التشريعات الناظمة لعمل الأجهزة الأمنية، إطاراً عاماً طوعياً على منتسبي هذه الأجهزة الإلتزام به، حيث أنها تتضمن المعايير والقيم والبادئ الأخلاقية التي يتوجب الإلتزام للنتسبين بها أثناء تأديتهم مهامهم وواجباتهم الوظيفية. ومن ناحية أخرى فإن اللبادئ الأساسية التي تتضمنها مدونات السلوك في فلسطين تستند الى ما ورد في القانون الأساسي وفي إعلان الاستقلال.

صحيفة القدس

الخميس

٢٠١٨/٨/٩

ص ١٧